

تقرير

## استقالات في بلدية جبيل: معركة حواط النيابية لن تكون نزهة

كلود مرجي، لدورة ثانية، «وارثاً» معه منذ 2010 «اتفاقاً مع حزب الكتائب بأن يكون أيوب برق نائباً للرئيس، وإذا قرّر حواط الاستقالة من أجل النيابية، تتؤول الرئاسة إلى برق». الاتفاق كان «أخلاقياً وشفهياً»، بحسب المصادر الجبيلية التي شاركت في وضعه. بعد استقالته، حاول حواط طرح «إمكانية تقاسم المدة الباقية من الولاية بين برق وزعرور، على أن يتولى الأخير أول سنتين ونصف». رفضت الكتائب العرض، «وقرّر حواط نقض يديه من الاتفاق، قائلاً بوضوح إنه يريد أن تترك البلدية له، حتى يتمكن من خدمة الناس». أراد الإتيان «ديمقراطياً» بأحد المقربين منه ليُمارس من خلاله مهامه كرئيس ظلّ. حصل الاحتكاك مع ممثلي الكتائب في البلدية، اللذين قرروا الاستقالة قبل ساعات من «تعيين» وسام زعرور رئيساً للبلدية في 21 تموز.

يوم حصلت المشكلة بين حواط والكتائب، كانت بيتون من الأعضاء الذين «وقفوا إلى جانب برق بجرأة تميزت بها عن غيرها. وحتى يمتص حواط اعتراضها، وعدها بأن تكون هي نائبة الرئيس في المرحلة المقبلة». لم يكن حواط جدياً في عرضه. إذ منذ البداية كان يعمل على «توافق بين جوليان زغيب (يتسلم مركز نائب الرئيس لسنتين ونصف) ورالف صليب (يتسلم المركز في السنتين والنصف الأخيرتين من الولاية)». إذ إنّ الرجلين ينتميان إلى اثنتين من أكبر العائلات الجبيلية التي يريد الاستفادة من أصواتها.

الاتفاق على منصب الرئيس وافق عليه معظم الأعضاء، باستثناء بيتون. الحركة الاعتراضية داخل بلدية جبيل ليس من المرجح أن تتوسع مروحتها أكثر من ذلك. ولكن الأكد أنّ «الفاولت» التي بدأ حواط بارتكابها، وانكشاف حقيقة «البروباغندا» التي نجح في بنائها لنفسه على مرّ السنوات، والمعارضة الحقيقية التي بدأت تكبر ضده، لن تجعل مسيرته مُرشحاً للنيابة سهلة.

المصالح الخاصة قبل العامة». وبعد أن اعتقدت أنّ «العهد الأول جعل أعضاء المجلس البلدي يختبرون العمل ضمن فريق ويكتشفون مكانن قوة البعض ومكانن ضعف البعض الآخر (...) وأن تلك التجربة ستعطي شرعية في تولي المناصب انطلاقاً من التزام كل عضو المهام التي قام بها والمشاريع التي اقترحها أو حققها أو تابعها». تبين لها أنه بعد استقالة حواط من رئاسة البلدية أصبح الواقع المستجد «مبنياً على التوازنات التقليدية الضيقة، وعلى العلاقات الشخصية لتسليم السلطة، وعلى الجوء إلى التسويات لإقناع الأفراد، وكذلك على اعتماد المنطق الذكوري الذي يحصر المناصب في الرجال فقط».

بدأت الخلافات داخل المجلس البلدي الجبيلي تطفو مع حسم حواط موقعه السياسي واستقالته من البلدية. تُحدّد مصادر في جبيل المشكلة مع حواط بأنه «يريد البلدية مُلكاً له في حين أننا نريدها في خدمة الجميع». تعود المصادر إلى انتخابات العام الماضي حين «تقدّم الأخوان زياد ونبيل حواط بطلي ترشيحهما إلى البلدية، تكتماً حول ترشيح نبيل، وكانت خطتهما أن يكون الأخير رئيساً للبلدية ويتفرغ زياد للعمل النيابي». لم يكن أحدٌ في حينه قد قرّر خوض معركة حقيقية في «البلدية» ضد حواط، لذلك اعتبر أنّ الأمور ستكون محسومة لشقيقه. ومع انكشاف ترشيح صهر رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان، «مارست الكتائب والقوات اللبنانية وشخصيات جبيلية ضغوطاً لمنع ذلك، من منطلق أنّ البلدية ليست لهما حتى يُقررا من دون استشارة أحد من سيقترأسها». وتحت تهديد «تشكيل لائحة أخرى، وفرط التوافق بين حواط والقوات والكتائب، تقدّم نبيل في 16 أيار 2016، بطلب الرجوع عن الترشيح». وقد سجّل الطلب الذي يحمل توقيع القائمة نجوى سويدان تحت الرقم المتسلسل 7/ ب. نجح زياد حواط في وجه منافسته

هنذ قرّر رئيس بلدية جبيل السابق زياد حواط الترشح إلى الانتخابات النيابية المقبلة. بدأت الأمور تتفّلت من تحت سيطرته. «ممانعة» قواته جبيلية له. معارضة فعلية بدأت تتشكل لكشف «حقيقة الوهم». واستقالات داخل المجلس البلدي، تمهيداً لمحاربه في أيار 2018

### ليا القرني

بعدما تحولت بلدية مدينة جبيل، منذ 2010، «مربط خيل» لرئيسها السابق زياد حواط، يريد الأخير أن يُحوّلها إلى «دكانته» في معركته الانتخابية المقبلة. يأبى أن يستقبل منها من دون أن يُحدّد من يكون رئيساً، ونائباً للرئيس، وكيف تُوزع المهمات. منطق فرض الأشخاص وإسقاط القرارات على أعضاء المجلس البلدي الـ18، رفضه ثلاثة منهم، وأدى إلى استقالتهم من البلدية، وهم: نائب الرئيس أيوب برق وميشال قوبيق (ينتميان إلى حزب الكتائب، وقدما كتاب استقالتهما إلى قائمقام جبيل بالإنابة نجوى سويدان في 21 تموز الماضي)، ونجوى باسيل بيتون (زوجة سفير فرنسا السابق لدى لبنان دونيس بيتون) التي استقالت في 21 آب الجاري. وقد نشرت بيتون كتاب استقالتها الذي علّلت فيه أنها ترشحت إلى البلدية «لأساهم في أن تكون مدينة جبيل نموذجاً ليس فقط في تنفيذ مشاريع تحقق نهضة اجتماعية واقتصادية للمدينة، بل أيضاً في بناء حكم محلي يؤسس لنمط متجدد في إدارة المرافق العامة، مبنى على الممارسة الديمقراطية المنزهة عن التدخلات التي تخدم



الجنرال أرسله تطمينات، وجمعه القرار السياسي بلحق بالقرار العسكري (أ ف ب)

العمليات العسكرية على الأرض هي التي تحدد مسار الحرب ونتائجها، وهي التي تفرض وقائعها وتطورها والخيارات التي تحتمها من أجل المحافظة على قوى الجيش وامنها وسلاحها وعتادها. الواضح ان اطلاق قائد الجيش الحملة العسكرية فجر 19 آب كان ثمرة توقيت عسكري بحث لكل ما يقتضي ان ينتظر حرب الجروود - 2 في ضوء المعطيات تلك كلها.

الجروود ومخيمات النازحين في عرسال. شدد الى ذلك على تمسكه بالتعاون مع الغرب في مده بالسلاح والامكانيات العسكرية المتطورة ما دام يخوض وإياه معركة مشتركة في مواجهة الإرهاب. في ذلك طمانة رئيسية الى ان سلاح هو بين ايدي الجيش وهو من يستخدمه. لكن الجانب غير المعلن في موقف الجيش - وهو ليس سزياً بالضرورة ولم يكن كذلك ولا مخفياً - ان

### تسمع القوات إلى ضمّ مستقلين، فيما يعمل المستقلون على لائحة منفردة

مكتف عن المقعد الكاثوليكي، رغم أن المقربين منه ينفون فرضية ترشحه مع القوات.

#### الفخ الكتائبي

اللائحة الكتائبية في المتن يرأسها النائب سامي الجميل الذي يفترض أن يعيد نسج تحالف انتخابي مع النائب ميشال المر كما في 2009، وفقاً لمصادر الطرفين. مصادر المر تؤكد أن مصلحة الأخير في عدم التحالف مع التيار إلى جانب بو صعب، إذ سينعكس وجودهما في اللائحة نفسها سلباً على «أبو الياس»، خصوصاً أن التيار لن يكون ضامناً الفوز بمقعدين أرتوذكسيين في القانون النسبي.

الحادّ الذي يخيم على الصورة الانتخابية، هناك من المستقلين من يتحدث عن «اللائحة الثالثة» أو «القوة الثالثة التي لا تتلقى تمويلاً سعودياً أو إيرانياً، بل تعتمد على جهدها الشخصي». ويتقدّم هؤلاء مكتف والحاج، رغم قربهما السياسي من القوات، وحديث معراب عن رغبتها في ضمهما إلى لائحتها. كذلك يعتزم حزب «سبعة» الدخول في لائحة مستقلة بعيداً عن العائلات السياسية والأحزاب وورثتها. ويقول أحد مرشحي الحزب عن المقعد الأرثوذكسي جورج رحباني، لـ «الأخبار» إن الحزب «منفتح على الجميع، باستثناء الموجودين في السلطة حالياً والممددين لأنفسهم». وأكد أنه سيكون هناك مرشحون غيره من الحزب الذي يتطلع «إلى لائحة مستقلة من ثمانية أشخاص قوامها المجتمع الأهلي المثني وكل الذين يدورون في فلكه».

فيما، من جهة أخرى، هناك من يرى أن ترشح المر إلى جانب الجميل سيعوّم الأخير الذي سيستفيد من أصوات الأول لرفع رصيده لائحته التي ترجّح الدراسات حتى الآن أنها لن تتجاوز الحاصل الانتخابي الواحد. وبالتالي سيخسر المر مقعده لعدم قدرته على منافسة سامي الجميل في الأصوات التفضيلية. علماً أن المرشح عن المقعد الماروني الذي سبق أن ترشح على لائحة الجميل في الانتخابات السابق سركيس سركيس، لم يحسم أمره حتى الساعة. ومن المفترض أن يشكل إضافة على اللائحة طبقاً للأرقام العالية التي ينالها في الاستطلاعات. إلا أن المقربين منه يؤكدون تربيته وعدم رغبته في لعب دور الشماعة لإيصال غيره على حسابه المالي والانتخابي. ولا يستبعد هؤلاء فرضية ترشحه مع القوات هذه المرة.

#### «القوة الثالثة»

في خضم الانقسام السياسي

جانب بو صعب، لم يحسم التيار ولا النائب غسان مخيبر أمرهما بعد، سواء عبر انضمام الأخير إلى لائحة التيار أو إلى لائحة أخرى. مخيبر أكد لـ «الأخبار» أنه لا يزال عضواً في كتلة التغيير والإصلاح، «ولم يجر حتى الساعة أي نقاش انتخابي مع التيار، في انتظار جلاء نتائج الاستطلاع في أيلول المقبل». ولكن، في كل الأحوال، «أنا مرشح، سواء كحليف للتيار، أو على لائحة أخرى. والأفضلية لحلفي مع التيار، ولن أبحث عن تحالفات أخرى إلا عند افتراقنا ودراسة الأنسب لكليتنا». أما كاثوليكياً، فبات شبه محسوم أن مرشح التيار عن هذا المقعد سيكون الناشط إدي معلوف. وعلى المقلب الأرمني، تؤكد مصادر الطاشناق أن حلفها مع التيار ثابت، وسيكون للحزب مرشح على اللائحة العونية.

#### القوات والمستقلون؟

افتراق القوات والتيار انتخابياً،